S/2006/933

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
1 December 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بتقديم معلومات حديثة تستكمل ما ورد في تقريري المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2006/270)، ولا سيما بشأن عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وغيرها من أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة. وإذ أقوم بذلك فقد لاحظت التزام كل من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل المتواصل بجميع جوانب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ورحبت بذلك.

أولا – احترام الخط الأزرق

منذ تقريري الأخير المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ازداد استقرار الحالة العسكرية والأمنية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولقد استمر توقف الأعمال القتالية ولم تقع حوادث أو مجابهات خطيرة. ومع ذلك فقد لاحظت القوة انتهاكات جوية قامت بها طائرات ومركبات جوية إسرائيلية غير مأهولة يوميا في معظم الأحيان، وأبلغت عن ذلك. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ثم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت القوة ما مجموعه ١٤ تحليقاً في كل يوم. ولقد حدث ذلك التحليق في شكل غارات جوية وهمية فوق مقر الكتيبة الفرنسية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والموجودة في منطقة فرون العامة. وفي حالة أخرى، حلّقت طائرتان إسرائيليتان ضمن ميلين بحريين من سفينة فرنسية تُشكل جزءا من فرقة العمل البحرية المؤقتة. ولقد احتجت حكومة لبنان على تحليق الطائرات بوصفه انتهاكا جسيما للسيادة اللبنانية وخرقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومع ذلك فقد أصرت إسرائيل على أنه ليست انتهاكا بل هو إجراء أمني ضروري، وربطه وزير الدفاع الإسرائيلي بعودة الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب الله في ١٢ تموز/يوليه والامتثال الكامل لحظر الأسلحة المنصوص عليه في الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٧٠١

051206 051206 06-63896 (A)

(٢٠٠٦). وإني إذ أضع في الاعتبار الدوافع الإسرائيلية لمواصلة اختراق المجال الجوي اللبناني، فإنني أود الإشارة إلى أن هذه الانتهاكات للسيادة اللبنانية، التي تتنافى مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من القرارات ذات الصلة، تقوض مصداقية كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية وتنال من الجهود الرامية إلى استقرار الحالة في الجنوب ومن جهود بناء الثقة عموما.

ولاحظت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسجلت عددا من الانتهاكات البرية البسيطة للخط الأزرق قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي وعمال البناء الإسرائيليين المدنيين الذين يقومون بإصلاح السور التقني، ومن الجانب اللبناني بواسطة رعاة محليين. وفي حالة واحدة عبر المتظاهرون اللبنانيون الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا، غير أن القوات المسلحة اللبنانية قامت، بعد إخطارها من جانب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالتدخل السريع وأقنعتهم بالعودة إلى الجانب اللبناني.

ثانيا – الترتيبات الأمنية

واصلت إسرائيل سحب قواها من جنوب لبنان، بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأبقت قوات الدفاع الإسرائيلية على تواجد في الجزء الشمالي من قرية الغجر. ونظرا للوضع المحدد لقرية الغجر، والتي قسمها الخط الأزرق، فإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تعمل مع القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي لإنجاز المرحلة النهائية من انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من المنطقة المتبقية داخل لبنان وإقامة ترتيبات أمنية مؤقتة لجزء قرية الغجر الواقع داخل الأراضي اللبنانية.

وتزامنا مع انسحاب القوات الإسرائيلية، نشرت لبنان بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أربعة ألوية من قواها المسلحة في جميع أرجاء الجنوب في المناطق التي انسحبت منها قوات الدفاع الإسرائيلية، بما في ذلك على طول الخط الأزرق. ويُعد نشر القوات المسلحة اللبنانية في جميع أرجاء الجنوب، لأول مرة منذ عقود، حتى الخط الأزرق إنجازا ملحوظا جدا وعاملا رئيسيا للاستقرار. واتخذت القوات المسلحة اللبنانية بمساعدة من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خطوات ملموسة لضمان خلوّ المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق من المسلحين والعتاد والأسلحة عدا ما هو تابع لحكومة لبنان ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتحديدا، أنشأت القوات المسلحة اللبنانية عددا كبيرا من المواقع الدائمة ونقاط التفتيش وشرعت في تسيير دوريات. وأظهرت القوات المسلحة اللبنانية كذلك درجة عالية من التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولبّت طلباتها بشكل فوري.

وكانت آلية الاتصال والتنسيق التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فعالة جدا في تناول المسائل العسكرية والأمنية مع القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي، وخاصة عن طريق عقد اجتماعات دورية بين قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وكبار ممثلي القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية.

ويشكل ذلك عنصرا رئيسيا من جهود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتعزيز الاستقرار في جنوب لبنان ومواصلة توفير منتدى أساسي للتفاوض بشأن المسائل التي تقتضي التعاون بين الأطراف الثلاثة، مثل الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وترتيبات الأمن المؤقتة للجزء الشمالي من قرية الغجر. وشرعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في إجراء مناقشات مع القوات المسلحة اللبنانية ومع قوات الدفاع الإسرائيلية بشأن سبل زيادة تعزيز الاتصال والتنسيق.

وشهدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية أدلة متفرقة على وجود مسلحين أو عتاد و/أو أسلحة غير مأذون بها. وفي حالة واحدة، تعرض فريق نزع الألغام التابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتحد من جانب شخصين تابعين لحزب الله يرتديان بزات قتالية ويحملان بنادق كلاشينكوف. وأشعرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بذلك القوات المسلحة اللبنانية التي اعتقلت في اليوم التالي ثلاثة مشتبه فيهم. ومنذ أوائل أيلول/سبتمبر، حدثت ١٣ حالة شهدت فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أسلحة غير مأذون بها أو مواد ذات صلة في منطقة العمليات. ولقد كانت الحالتان الأكثر وضوحا هما اكتشاف ١٧ مدفع كاتيوشا وعدة متفجرات مُصنَّعة يدويا في راشيا الفخار وفي منطقة برغز العامة ومخبأ للأسلحة يتكون من سبع مقذوفات وثلاث منصات لإطلاق الصواريخ وكميات كبيرة من الذخيرة. وفي جميع هذه الحالات، أبلغت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بذلك القوات المسلحة اللبنانية التي اتخذت إجراء فوريا إما بمصادرة تلك المعدات أو تدميرها. وفي المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، هناك بالإضافة إلى ذلك عناصر فلسطينية مسلحة يقتصر وجودها إلى حد كبير على مخيمات اللاجئين.

وعملت فرقة العمل البحرية المؤقتة، تحت قيادة القوات البحرية الإيطالية، لدعم القوات البحرية اللبنانية من أجل تأمين المياه الإقليمية اللبنانية حتى ١٥ تشرين لأول/أكتوبر عندما بدأت فرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عملها. ولقد سألت فرقة العمل البحرية عن هوية ٩٥٠ سفينة تقريبا وتأكدت منها، واكتشفت قاربا مشبوها واحدا، ووجدت عند تفتيشه، أنه يهرب السجائر، وقدمت مساعدة إلى سفينة واحدة لإنقاذها. وكما حدث بالنسبة للقوات البرية، فإن التعاون بين القوات المسلحة

اللبنانية وفرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفرقة العمل البحرية المؤقتة، هو تعاون رفيع المستوى.

وأبلغت السلطات اللبنانية أنها اتخذت تدابير عديدة لتأمين حدودها ونقاط الدخول من أجل منع الدخول غير الشرعي للأسلحة والمواد ذات الصلة إلى لبنان. ومع ذلك لا تزال الأمم المتحدة تتلقى تقارير عن تهريب أسلحة غير قانونية عبر الحدود اللبنانية السورية، غير أنها لم تتمكن من التحقق من صحة تلك البلاغات.

ومنذ تقريري الأخير، أرسلت فريقا من خبراء شرطة الحدود، حسب ما طلبته حكومة لبنان، لاستعراض التدابير القائمة وتقييم الحاجة إلى المساعدة التقنية. واستعرض الفريق التدابير والترتيبات الأمنية في مطار بيروت الدولي وميناء بيروت وميناء طرابلس، وفي عدد من الموانئ الأصغر على طول الساحل، فضلا عن الحدود البرية الرئيسية ونقاط الدخول الرئيسية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولقد تبين وجود حالات نقص كبيرة في المعدات والتدريب والتنسيق بين الهيئات الحكومية الأربع المسؤولة عن الحدود، فضلا عن الافتقار إلى الامتثال لبعض معايير الأمن الأساسية في الحدود. ومع ذلك فقد تمكن الفريق من التأكد من أن السلطات اللبنانية قد اتخذت خطوات أولية لتحسين أمن مراقبة الحدود، بما في ذلك تنفيذ نهج متكامل وفعال لكفالة الأمن بالمطار. وإني أشير كذلك إلى وجود حوالي ٨ ٠٠٠ عسكري تابع للقوات المسلحة اللبنانية على طول الحدود البرية اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية.

وكلفت الحكومة رئيس قوات الأمن الداخلي بإنشاء لجنة لاستعراض النظم القائمة على جميع نقاط الدخول الحدودية وتقديم توصيات لتحسينها. وتتماشى التوصيات والنتائج الأولية لتلك اللجنة في معظم جوانبها مع تلك التي قدمها فريق التقييم التابع للأمم المتحدة. وبعد تحليل نتائج فريق التقييم، فإن الأمم المتحدة ستحيل استنتاجاته إلى حكومة لبنان. وإنني أرى أن الحكومة تنتظر كذلك المزيد من توصيات فريق الخبراء الألماني، الذي يقدم المشورة والمساعدة الفنية إلى السلطات اللبنانية على أساس ثنائي.

ومع ذلك فمن الواضح أن هناك حاجة إلى تقديم المساعدة الثنائية إلى الحكومة من أجل تعزيز قدراتها الأمنية على الحدود. وأود أن أطلب المزيد من المعدات المتخصصة والمعرفة التقنية التي طلبتها حكومة لبنان. إن تقديم هذه المساعدة سيكون إجراء مفيدا لبناء الثقة.

ثالثا – نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

عقب قرار مجلس الأمن تكميل وتعزيز قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من حيث الأعداد والمعدات ونطاق العمليات، خُطط لعملية نشر على مراحل ونفذت إلى حد بعيد في منطقة العمليات الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق.

وشملت المرحلة الأولى نشرا سريعا في إطار الاستجابة، فتعززت قدرة القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الميدان على تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتيسير انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من لبنان ونشر القوات المسلحة اللبنانية المتزامن مع ذلك في جميع أرجاء الجنوب. وانتشرت كتائب من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في منطقة العمليات بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر، فانضمت بذلك إلى كتائب غانا والهند الموجودة بالفعل على الميدان، وزادت القوام الإجمالي للقوة إلى أكثر من ٥٠٠ فرد. ونشرت كل من إسبانيا وإيطاليا وحدات لمشاة البحرية لتيسير هذا الدخول المبكر واستُبدلت هذه الوحدات في وقت لاحق في عين المكان بوحدات من الجيش النظامي. وبعد إكمال المرحلة الأولى في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، كانت خمس كتائب قد نُشرت وجاهزة لأداء مهامها بصورة كاملة. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت فرنسا وحدة للهندسة، ونشرت بلجيكا ولكسمبرغ مستشفى من الدرجة ٢ ووحدة للهندسة. وعُززت الموارد الجوية الإيطالية بنشر طائرة عمودية من طراز UH1 مما جعل عدد الطائرات العمودية يصل إلى خمس طائرات.

وتزايدت احتياجات الدعم من الموارد المحدودة للقوة، بسبب تدفق النشر السريع على منطقة العمليات، والصعوبات المتصلة بالحصول على الأراضي لإيواء القوات الوافدة، وهذا أمر تقع المسؤولية عنه على عاتق الحكومة المضيفة.

وكُلفت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة بالمسؤولية عن العمليات البحرية، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وأصبحت تلك العمليات تحت المراقبة التنفيذية لقائد القوة. وتتألف فرقة العمل هذه من أربع فرقاطات، و ١٠ طرادات/زوارق خفر سريعة تدعمها طائرات عمودية مُلحقة، وسفينتان للدعم اللوجستي تشملان مرافق للاستشفاء.

وتجري حاليا المرحلة الثانية من تعزيز القوة، وتشمل نشر أربع كتائب أخرى للمشاة مجهزة بالمعدات الآلية من إندونيسيا وإيطاليا وفرنسا ونيبال، ووحدة للمشاة من كل من قطر وماليزيا. وتضطلع الكتيبة المركبة الفرنسية بدور قوة الرد السريع. ونشرت أيرلندا وتركيا وفنلندا وحدات للهندسة ويُتوقع نشر وحدة أخرى من البرتغال. وستنشر الصين بالإضافة إلى سريتها الهندسية القائمة مستشفى من الدرجة ٢. ويتوقع أن تنشر جمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية سريتين للشرطة العسكرية.

وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام القوة ٤٨٠ ١٠ فردا من جميع الفئات (انظر المرفق). ويتوقع إكمال تعزيز القوة في كانون الأول/ديسمبر، حيث سيصل قوام القوة إلى حوالي ٥٠٠ ١١ فرد من القوات البرية، و ١٧٥٠ فردا من القوات البحرية و ٥١ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ومع قيام القوات المسلحة اللبنانية بنشر أربعة لواءات في جنوب لبنان،تُعتبر هذه الأعداد كافية لتنفيذ الولاية.

واستؤنف مؤخرا تشغيل سلسلة الإمداد العادية للقوة مما مكن القوة من وقف الجسر الجوي/البحري بين قبرص ولبنان، الذي أقيم للحفاظ على قدرة القوة على العمل خلال الحصار البحري والجوي الذي كانت تفرضه قوات الدفاع الإسرائيلية.

الهيكل

يتولى قيادة القوة في الميدان قائد القوة الذي يرأس البعثة أيضا. وأعتزم تكليف نائب قائد القوة بالمهمة الإضافية لنائب رئيس البعثة بوصفه موظفا من موظفي الأمم المتحدة. وسيساعد رئيس الأركان قائد القوة في التخطيط ومراقبة سلوك وعمل جميع العناصر العسكرية. وأنشئ مقرَّان لقطاعَين، غربي وشرقي، في تبنين ومرج عيون على التوالي. ويرأس كل قطاع من القطاعين عميد، ويتألف من أربع كتائب للمشاة مجهزة بالمعدات الآلية وسرية للإشارات. وبالإضافة إلى ذلك، ستتركز قوة للرد السريع في فرون. ويتركز العتاد الجوي التابع للقوة، الذي توفره وتشغِّله إيطاليا، في مقر القوة. وتعمل الفرقة العاملة البحرية التابعة للقوة في المياه الإقليمية اللبنانية. وستكون للقوة ست وحدات للهندسة، فضلا عن مستشفيين من الدرجة ٢ ومستشفى واحد من الدرجة ١. ويجري في بيروت إنشاء مكتب تابع للقوة للتنسيق والتخطيط المشترك مع القوات المسلحة اللبنانية ووزارة الدفاع والسلطات اللبنانية الأخرى ذات الصلة.

وسيقام مكتب آخر تابع للقوة في تل أبيب للاتصال والتنسيق مع مقر قوات الدفاع الإسرائيلية ووزارة الدفاع والسلطات الإسرائيلية الأخرى ذات الصلة. ويعمل مكتب اتصال تابع للقوة يقع في قيادة القطاع الشمالي لقوات الدفاع الإسرائيلية، بصورة كاملة. ويجري تعزيز مكتب الشؤون السياسية، الذي يشمل أيضا الشؤون المدنية وشؤون الإعلام، داخل مقر القوة وسيُزوَّد مكاتب الاتصال بالموظفين وسينتشر أيضا على صعيد القطاعات. وأُنشئت الخلية العسكرية الاستراتيجية للقوة في مقر الأمم المتحدة وهي تقوم بعملها.

ويجري تعزيز العنصر الإداري واللوجستي بشكل كبير من أجل توفير الدعم الملائم والكافي للقوة. وطُلب من البلدان المساهمة بقوات أن تقوم بعمليات نشر على أساس الاكتفاء الذاتي لفترات تتراوح ما بين ١٥ و ٦٠ يوما. وستظل هناك حاجة إلى موارد كبيرة

في مجالات الهندسة ومراقبة النقل والحركة والاتصالات والإمداد والخدمات الطبية والدعم الإداري.

الجوانب المالية

خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٧٨/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مبلغا إجماليا قدره ٩٣,٥ مليون دولار، أي ما يعادل ٧,٨ ملايين دولار شهريا، للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وافقت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الدخول في التزامات لا تتجاوز ٥٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا والأساسية لتوسيع نطاق القوة عقب الأعمال القتالية الأخيرة التي وقعت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اعتمادات القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٧٨/٦٠، ستستخدم بمرونة لتلبية احتياجات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الموسعة.

وفي انتظار تقديم الميزانية التفصيلية لتوسيع نطاق القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، سيُقدم طلب إذن بالدخول في التزامات إلى الجمعية العامة لتنظر فيه خلال الجزء العادي من دورتها الحادية والستين. وستُقدم الميزانية التفصيلية للقوة الموسعة، الخاصة بتلك الفترة، لتنظر الجمعية العامة فيها خلال دورتها المستأنفة الأولى في آذار/مارس ٢٠٠٧.

رابعا – مسائل أخرى

الجنديان المحتجزان والسجناء

ما زلتُ أعتبر من الأولويات العليا الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين المحتجزَين ومسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل. ويقوم حاليا الميسِّر الذي عينته خصيصا لمعالجة هذه المسائل الحيوية بجهود مكثفة مع جميع الأطراف بهدف التوصل إلى حل.

وأؤكد تطلعي الحازم إلى أن تكون الغلبة لإبداء ما يلزم من احترام لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتعاطف مع الضحايا. وأعتبر أن ذلك من الالتزامات الأخلاقية الأساسية حتى يتسنى القيام على الأقل بلفتات إنسانية في أقرب وقت ممكن.

الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

منذ تقريري السابق، ظهر النطاق الكامل للتلوث الناجم عن الذخائر العنقودية غير المنفجرة. وحتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سجل المكتب الوطني لإزالة الألغام والقوات المسلحة اللبنانية ومركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان ٨٢٢ موقعا من المواقع التي قُصفت بالقنابل العنقودية، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٨٠ في المائة عما أوردته في السابق. وارتفع عدد الضحايا المدنيين إلى ١٥٢ شخصا حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن بين هؤلاء الضحايا البالغ عددهم ١٥٢ شخصا، قتل ١٧ شخصا وجُرح ١٣٥ شخصا. وأسفرت حتى الآن الجهود المشتركة التي تبذلها الأفرقة العاملة تحت إشراف مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام ووحدات الهندسة التابعة للقوات المسلحة اللبنانية والقوات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن إزالة أكثر من ٠٠٠ ٦٠ قنبلة عنقودية صغيرة.

وما زال يتعين على إسرائيل تزويد القوة بالبيانات التفصيلية لعمليات إطلاق النار التي استخدمت فيها الذخائر العنقودية التي أشرت إليها في تقريري السابق. وتقديم هذه البيانات، الذي يتمشى مع روح البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، التي بدأ نفاذها مؤخرا، سيساعد بشكل كبير العاملين في الميدان على تخفيف الخطر المحدق بالمدنيين الأبرياء. وإني أعيد التأكيد على تطلعي إلى تقديم هذه البيانات.

وأود الملاحظة أن إسرائيل أكدت في رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من القائم بأعمالها أنها سلمت إلى الأمم المتحدة جميع السجلات المتاحة عن حقول الألغام لما قبل عام ٢٠٠٠ الخاصة بجنوب لبنان والمنطقة الواقعة شمال نهر الليطاني.

إلا أنه يؤسفني إبلاغكم بأن أربعة من العاملين في مجال إزالة الألغام في برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام في جنوب لبنان أصيبوا خلال الأيام القليلة الماضية، بعد أن مشوا فوق ألغام مضادة للأفراد من صنع إسرائيلي قرب قرية دير ميماس. وحيث أن هذه المنطقة كانت تعتبر من المناطق المأمونة قبل نشوب الصراع، فإنه من الممكن أن تكون ألغام مضادة للأفراد جديدة قد زرعت خلال الصراع الأخير. وبينما لا تزال التحقيقات مستمرة بشأن هذه الأحداث، أود التأكيد من جديد أن الأمم المتحدة تدين استخدام جميع الألغام المضادة للأفراد، وتهيب بأي طرف قام بزرع هذه الألغام خلال الصراع الأخير أن يقدم المعلومات المتعلقة بمكان زرعها لتجنب وقوع أحداث مأساوية مماثلة في المستقبل.

ترسيم الحدود

بالإضافة إلى ما طلبه مجلس الأمن إلي في الفقرة ١٠ من قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) وهو ”وضع مقترحات لترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا“، عينت رسام خرائط أقدم للاضطلاع باستعراض المواد ذات الصلة بالموضوع ووضع تحديد إقليمي دقيق لمنطقة مزارع شبعا. ويقوم رسام الخرائط بهذه العملية لأغراض أي نشاط دبلوماسي آخر تضطلع به الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. ويشجعني أن ألاحظ أن لبنان وإسرائيل على السواء أعربتا عن استعدادهما للتعاون في هذه العملية.

ويظل إيجاد حل دائم لهذه المسألة رهنا بترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان تنفيذا للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى البيانات السورية المتكررة التي تبين أن منطقة مزارع شبعا منطقة لبنانية، مازلت أسجل بعناية المسار البديل المقترح من حكومة لبنان في خطة النقاط السبع التي قدمتها، وهو وضع مزارع شبعا تحت ولاية الأمم المتحدة إلى حين ترسيم الحدود الدائمة وبسط السيادة اللبنانية عليها. وتتطلع الأمم المتحدة إلى تقديم تقرير آخر عن هذه المسألة في أوائل عام ٢٠٠٧.

وأرجو ممتنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على هذه المعلومات.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

المرفق

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان: البلدان المقدمة للوحدات العسكرية البرية والبحرية، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

البلد	الوحدات البرية	الوحدات البحرية	المجموع
إسبانيا	١ ٢٩٠	–	**١ ٢٩٠**
ألمانيا	–	١ ١١٣	**١ ١١٣**
إندونيسيا	٣٦٠	–	**٣٦٠**
أيرلندا	١٦٣	–	**١٦٣**
إيطاليا	٢ ٠٦٨	–	**٢ ٠٦٨**
البرتغال	١٤٣	–	**١٤٣**
بلجيكا	٣٦٨	–	**٣٥٨**
بلغاريا	–	١٣٠	**١٣٠**
بولندا	٣٢١	–	**٣٢١**
تركيا	٢٦٢	٢٣٢	**٤٩٤**
الدانمرك	–	٨٠	**٨٠**
السويد	–	٤١	**٤١**
الصين	١٩٠	–	**١٩٠**
غانا	٦٦١	–	**٦٦١**
فرنسا	١ ٦٠٨	–	**١ ٦٠٨**
فنلندا	٢٠٣	–	**٢٠٣**
لكسمبرغ	٢	–	**٢**
النرويج	–	١٣٤	**١٣٤**
نيبال	٢٢٦	–	**٢٢٦**
الهند	٦٧٠	–	**٦٧٠**
اليونان	–	٢٢٥	**٢٢٥**
المجموع	**٨ ٥٣٥**	**١ ٩٥٥**	**١٠ ٤٨٠**